E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/CN.4/2002/186
23 April 2002

ARABIC
Original: ENGLISH

المجلس الاقتصـــادي والاجتماعي

لجنة حقوق الإنسان

الدورة الثامنة والخمسون

البند ٩ من جدول الأعمال

مسألة انتهاك حقوق الإنسان والحريات الأساسية في أي جزء من العالم

رســـالة مؤرخة في ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ موجهة إلى رئيس لجنة حقوق الإنسان من القائم بالأعمال المؤقت في البعثة الدائمة لأذربيجان لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف

بالإشـــارة إلـــى الوثائـــق E/CN.4/2002/164 وE/CN.4/2002/165 وE/CN.4/2002/166 وE/CN.4/2002/167 المـؤرخـة ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، التي وزعها وفد أرمينيا في إطار البند ٩ من جدول أعمال الدورة الثامنة والخمسين للجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، أجد نفسي مضطرا مرة أخرى إلى الإشارة مع الأسف إلى أن وفد أرمينيا يواصل تقديم معلومات محرفة جدا أبعد ما تكون عن الواقع.

وفـيما يتعلق بالوثائق التي وزعها وفد أرمينيا، أود أن أشير إلى أنها تتضمن الأكاذيب الدعائية الوقحة المعتادة التي درج ممثلو أرمينيا على ترويجها.

وأود أن أشير إلى أن أسطورة عدم مشاركة أرمينيا في احتلال بلادي يستخدمها ذلك البلد لغرض واحد لا غـير - وهو تبرير الجرائم التي ارتكبها هو خلال العدوان على أذربيجان. بل ما هي القيمة الحقيقية للوثائق الموزعـة ولكافة البيانات التي أدلى بها ممثلو أرمينيا، عندما نجد أنه في عام ١٩٨٩ اعتمد برلمان أرمينيا، انتهاكا لكافـة مبادئ وقواعد القانون الدولي، قرارا بضم جزء من أراضي دولة أخرى - هو إقليم ناغورني - كاراباخ الأذربيجاني؟

إن لجوء ممثلي أرمينيا إلى إطلاق وصف كفاح الأرمن في ناغورني - كاراباخ الأذربيجاني من أجل تقرير المصير على مطالبة أرمينيا بأراضي دولة مستقلة أخرى عضو في الأمم المتحدة إنما هو محاولة منهم لإخفاء الحقائق المعروفة المتمثلة في مشاركة القوات المسلحة في بلادهم في العمليات العسكرية التي شنت على الأراضي الأذربيجانية، وباحتجاز عدد كبير من مواطني أذربيجان في أرمينيا كرهائن وأسرى حرب، وارتكاب العديد من جرائم القتل بحقهم والاعتداء عليهم. وينبغي ألا ننسى الأعمال الإرهابية التي ارتكبتها أرمينيا ضد مواطني بلدي في كل من أذربيجان وفي الدول الأخرى.

وأود في هذا الصدد أن أشير إلى أن جمهورية أرمينيا تدعم الإرهاب على مستوى الدولة. ويمكن قول الكثير عن الصداقة الحميمة التي تربط بين سلطات ومنظري أرمينيا المستقلة وبين الإرهابيين الأرمن على الصعيد الدولي. وسوف أتوقف عند مثال واحد فقط ألا وهو: الحملة التي أجريت لجمع التواقيع لدعم الإرهابي فروجان كربتيان في أواسط التسعينات، الذي كانت حكمت عليه محكمة فرنسية بالسجن مدى الحياة بسبب الانفجار الذي هز مكتب حقائب السفر التابع للخطوط الجوية التركية بمطار أورلي بباريس في عام ١٩٨٣. وكان قصد الإرهابيين أن تنفجر القنبلة في الجو، لكن إقلاع الطائرة تأخر لحسن الحظ وانفجرت العبوة القاتلة على الأرض، فقتلت ثمانية أشخاص، بمن فيهم ستة مواطنين فرنسيين. وكان من المفترض أن يسقط عدد من الضحايا أكبر من ذلك وفقا لحسابات الإرهابيين. وتفاخرت وسائط الإعلام الأرمينية بأنه تم جمع ٤٧٣ ٢٢٧ ١ توقيعا من المواطنين الأرمن تأييدا لهذا الإرهابي. زد على ذلك أن اسم هذا الإرهابي أطلق على مدرسة في أرمينيا، وأقيم معرض لأعماله الفنية في ايخميادزين، "فاتيكان أرمينيا". وتوجت هذه الجهود بالنجاح، وأطلقت السلطات الفرنسية سراح الإرهابي من السجن في أيار/مايو ٢٠٠١. وتوجه فروجان كربتيان عندئذ إلى أرمينيا، حيث استقبل استقبال بطل قومي. ولا اعتقد أنه ثمة حاجة للتعليق على ذلك.

أما فيما يتعلق بعبارة "لا شعب - لا مشكلة"، التي أضافها ممثلو أرمينيا إلى تعابيرهم الأخرى وأكثروا من استخدامها، فأود أن أذكركم أنه في عام ١٩١٨ كان هناك أكثر من نصف مليون أذربيجاني يعيشون فيما يسمى أرمينيا اليوم. وأود أن أسأل ممثلي أرمينيا عن مصير هؤلاء. وآمل ألا يدعي ممثلو أرمينيا أنهم غادروا بملء إرادتهم الأماكن التي كانوا قد عاشوا فيها على الدوام. أليست هذه شهادة بليغة على أن ما يسمى بمبدأ "لا شعب - لا مشكلة" طالما استخدم بطريقة خططت لها السلطات الرسمية نفسها في أرمينيا؟

إن واحدة من أبشع الجرائم التي ارتكبها المحتلون الأرمن على الإطلاق إبان ما نسميه نحن بالنزاع الأرمني الأذربيجاني كانت عملية القتل الوحشية للسكان الأذربيجانيين في مدينة خوجالي. ففي ليلة واحدة هي ليلة ٢٥-٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٢، ذبح ٦١٣ فردا من السكان المسالمين بمن فيهم ١٠٦ نساء و٨٣ طفلا، وأصيب ٤٨٧ مواطنا بجروح وإصابات من مختلف الأنواع (بمن فيهم ٧٦ قاصرا)، وتم احتجاز ٢٧٥ ١ شخصا كرهائن.

وعلى الرغم من أن معظمهم تمكن من العودة إلى وطنه الأم، فإن مصير ١٥٠ منهم ما زال مجهولا. وقد انقضت عشر سنوات على ارتكاب هذه المأساة المريعة، التي يتفق نطاقها وطبيعتها اتفاقا تاما مع تعريف الإبادة الجماعية الذي تجسده اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨.

وقد شهدت مصادر دولية مستقلة أحداث بلدة خوجالي وسجلتها، وأكدت أن أرمينيا ارتكبت جريمة الإبادة الجماعية ضد السكان الأذربيجانيين في تلك البلدة. وعمم وفد أذربيجان شهادة المصادر المستقلة هذه في الدورة الحالية للجنة في إطار البند ٩ من جدول الأعمال في الوثيقة E/CN.4/2002/151 المؤرخة ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ وكان أملنا أن لا ينكر ممثلو الوفد الأرمني هذه الحقيقة، التي أكدتها الأدلة الوثائقية والشهود من بين المصادر الدولية المستقلة.

غير أن أرمينيا تواصل إنكار مسؤوليتها عن عملية الإبادة الجماعية التي ارتكبتها ضد سكان بلدة خوجالي، في محاولة لتزوير الحقائق وتقديم تفسيرها الخاص لها.

ويوجد البرهان على ذلك في المقتطفات التالية من رسالة موجهة إلى أليكسندر اورومانيان، وزير خارجية أرمينيا، في ٢٤ آذار/مارس ١٩٩٧، من هولي كارتنير، المديرة التنفيذية لمرصد حقوق الإنسان/هلسنكي:

"بصفتي المديرة التنفيذية لمرصد حقوق الإنسان/هلسنكي "مرصد هلسنكي سابقا" أرغب أن أرد على بيان وزارة الخارجية المؤرخ ٣ آذار/مارس فيما يتعلق ... بذبح المدنيين الأذربيجانيين في بلدة خوجالي في ناغورني - كاراباخ. إذ تزعم الوزارة في هذا البيان أن الجبهة الشعبية الأذربيجانية كانت المسؤولة عن موت المدنيين، ودعمت هذه الحجة بالإشارة إلى مقابلة مع رئيس جمهورية أذربيجان السابق السيد أياس موتاليبوف، بل إلى تقرير صدر عام ١٩٩٢ عن منظمتنا نحن وهو أمر لا يصدق. ويوثق التقرير الذي يحمل عنوان "*التريف الدموي في القوقاز: تصعيد النزاع المسلح في ناغورني - كاراباخ*"، الانتهاكات التي ارتكبتها ضد القانون الإنساني كل من القوات الأذربيجانية والأرمنية. ولا يمكن أن تدعم نظرتنا العامة ولا روايتنا للأحداث، ولا المقابلات الإفرادية مع اللاجئين الأذربيجانيين من خوجالي وغيرها من القرى في ناغورني - كاراباخ المنشورة في التقرير القول بأن القوات الأذربيجانية قامت عن سابق إصرار وتعمد بمنع إجلاء المدنيين أو أنها أطلقت النار على مواطنيها هي. وإنه لمما يبعث على الجزع العميق أن الوزارة قامت عن قصد أو غير قصد، بربط تقريرنا بآراء نرفضها ولا يعكسها تقريرنا.

"ومـــع ذلـــك فإننا نلقي بالمسؤولية المباشرة عن مقتل المدنيين على عاتق ... القوات الأرمنية. والواقـــع أنـــه لا تقريـــرنا ولا تقرير منظمة "الذكرى" يضم أية دلائل لدعم الحجة القائلة بأن القوات الأذربيجانية أعاقت عملية هروب المدنيين الأذربيجانيين أو أطلقت النار عليهم.

"إنـــنا نرحب باستخدام الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية تقاريرنا، ونأمل كل الأمل ألا تحدث أية إساءة أخرى في عرض محتوى تقريرنا لعام ١٩٩٢".

وبالعودة إلى نفس المصدر المستقل الموثوق، والذي لا يمكن أن يشك ممثلو أرمينيا في حياده ونزاهته، نجد أن مرصد حقوق الإنسان يفيد في منشوره الذي يحمل عنوان "*سبع سنوات من النزاع في ناغورني - كاراباخ*"، من الناحية القانونية، فإن مشاركة القوات المسلحة الأرمنية في العمليات العسكرية على أراضي أذربيجان تجعل من أرمينيا طرفا في نزاع مسلح دولي، وعلى وجه التحديد النزاع القائم بين حكومتي أرمينيا وأذربيجان.

وأود أن ألفت أنظاركم أيضا إلى أن وفد أرمينيا يعمم للمرة الثانية، ودون أي تعديل، المعلومات الواردة في الوثـــيقة E/CN.4/2002/164 المؤرخـــة ٢ نيســـان/أبريل ٢٠٠٢. وأود أن أشدد على أن ذلك يتعارض مع الإجراءات المتبعة فيما يتعلق بتقديم المواد إلى الأمانة وتوزيعها.

أما فيما يخص مسألة الأحداث التي جرت في سومغيت، والتي أثارها الوفد الأرمني، فأرغب أن أذكركم بـــأن الطرف الرئيسي في المذابح التي جرت في سومغيت كان يدعى إدوارد غريغوريان، وهو أرمني ولد في بلدة سومغيت، وقام بدور نشط ومباشر في عمليات القتل والاعتداء على الأرمن خلال المذابح التي جرت في المناطق الأرمنية.

وفي ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ حكمت المحكمة العليا في الجمهورية الأذربيجانية على غريغوريان بالسجن لمدة ١٢ عاما. ووجدت المحكمة أنه كان أحد منظمي الاضطرابات والمجازر الواسعة النطاق. وتبين من الأدلـــة المكتوبة التي قدمها الشهود والضحايا أن غريغوريان كان يحتفظ بقائمة شقق يعيش فيها الأرمن. واتفق جمـــيع ضـــحاياه من الأرمن على القول إن غريغوريان كان أحد منظمي المذابح وأعمال العنف التي حدثت في سومغيت وشارك فيها مشاركة فعالة.

وفيما يتعلق بموضوع محادثات السلام برعاية "مجموعة مينسك" التابعة للجنة الأمن والتعاون في أوروبا، التي أثارها ممثلو أرمينيا، فلا بد من القول مع الأسف الشديد إن عملية التفاوض وصلت الآن إلى طريق مسدود، نتيجة الموقف الهدام من جانب أرمينيا.

وأود أن أؤكـــد ثانية، على أنه رغم الموقف المتصلب والعدواني الذي اتخذته أرمينيا، فإن أذربيجان تظل ملـــتزمة بالتسوية السلمية للتراع المسلح. وما زالت القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومقررات لجنة الأمن والتعاون في أوروبا وغيرهما من المنظمات الدولية بشأن التراع تشكل أساس تسوية هذا التراع المأساوي.

ولا بد أن تسلم أرمينيا بأنها لا تستطيع ضمان أمنها إلا بإقامة علاقات حسن الجوار والتعاون مع كافة دول المنطقة.

وندعـــو أرمينيا إلى اتباع أسلوب حضاري إزاء تسوية التراع على أساس احترام سيادة الدول وسلامة وحرمة الحدود الدولية المعترف بها، وكذلك احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

وخـــتاما، أود أن أشير إلى أن عضوية أرمينيا في لجنة حقوق الإنسان تتعارض بصورة مباشرة مع المنطق السليم. ولا شك عندي في أنه سيحين الوقت عندما تتلقى أرمينيا ما تستحقه على يد المجتمع الدولي.

وأرجو منكم تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الدورة الثامنة والخمسين للجنة حقوق الإنسان في إطار البند ٩ من جدول الأعمال.

(توقيع) مراد ناجافوف
القائم بالأعمال المؤقت

— — — — —